E/CN.4/Sub.2/AC.2/2006/2
21 June 2006

ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان*

الفريق العامل المعني بأشكال الرق المعاصرة

الدورة الحادية والثلاثون

٢٤-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

استعراض تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالرق ومتابعتها

حالة الاتفاقيات

مذكرة من الأمين العام

١- في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، انضمت إلى الاتفاقية التكميلية المتعلقة بإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق الدول الـ ١١٩ التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا والجبل الأسود، العراق، غانا، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، لاتفيا، لكسمبرغ، ليسوتو،

* عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، سيضطلع مجلس حقوق الإنسان ابتداء من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بجميع ولايات وآليات ومهام ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان، وباستعراضها عند الاقتضاء.

مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا،
نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

٢- ووقعت بيرو والسلفادور وليبيريا على الاتفاقية التكميلية لكنها لم تصدق عليها بعد.